

Distr.: General
23 November 2020
Arabic
Original: English



الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة بيلكيو (نائبة الرئيس) (تشيكيا)

المحتويات

البند 114 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

20-13257 (A)



في غياب السيد سكوكنيك تابيا (شيلي)، تولت السيدة بيلكيو (تشيكيا)،
نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 114 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/75/176)

”أخيار“ وإرهابيون ”أشرار“. ولا يمكن تبرير الإرهاب لأي سبب، ويجب قطعاً عدم استخدامه لخدمة الطموحات السياسية أو الاستعمارية للحكومات التي تنتهك التزاماتها الدولية. واستخدام الإرهاب أو العنف في الترويج للإطاحة بالحكومات الشرعية أمر غير مقبول. وينبغي عدم استغلال الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب لأغراض سياسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تستخدم الظروف الاستثنائية التي تستلزم تضامناً دولياً والاهتمام الكامل للسلطات الوطنية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كغطاء للقيام بأعمال إرهابية.

5 - وقال إن حكومة بلده تدعو إلى التنفيذ الكامل والفعال لقواعد القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 1373 (2001)، والتنفيذ الكامل وغير الانتقائي للصوصك الدولية الأخرى ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف الذي ينبغي أن يوحد جميع الدول: السلام العالمي وتحقيق عالم خالٍ من الإرهاب. ويجب على جميع الدول أن تتعاون للقضاء على الإرهاب ومكافحة خطاب الكراهية والتعصب وأيديولوجيات التفوق العرقي التي تعزز هذا الإرهاب.

6 - السيدة لي هيونسونغ (جمهورية كوريا): قالت إن حكومة بلدها تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ فلا يمكن التسامح مع الإرهاب أو تبريره تحت أي ظرف من الظروف. والتعاون الدولي، الذي يسترشد بسيادة القانون، شديد الأهمية بالنسبة للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، حيث لا يمكن احتواء الإرهاب ضمن حدود أو قيود معينة. وقالت إن حكومة بلدها ما فتئت تبذل الجهود لتنفيذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على كل من المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وهي ملتزمة أيضاً بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و 15 صكاً متعدد الأطراف بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية التي هي طرف فيها. وقد حاکمت السلطات القضائية لجمهورية كوريا عدة أفراد حولوا أموالاً إلى جماعات إرهابية، مع احترام الحق في محاكمة عادلة وفق الأصول. وأعربت عن تأييد حكومة بلدها لتعزيز الإطار القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب والجهود التي تبذلها اللجنة لوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

7 - وأشارت إلى أنه من شأن تبادل المعلومات وبناء القدرات أن يمكّن الدول من مكافحة التهديدات من قبيل استخدام التكنولوجيات الجديدة لتجنيد الإرهابيين أو القيام بهجمات أو التحريض عليها أو تمويلها أو التخطيط لها. وقالت إن بلدها يشارك في مختلف الجهود

1 - السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيًا كان مرتكبه وأياً كانت أغراضه، وتؤكد من جديد على أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو حضارة أو جماعة عرقية. فالإرهاب هو أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وتقوض السلامة الإقليمية للدول ووحدتها السياسية. كما إنه يسهم في زعزعة استقرار الحكومات الشرعية، ويعوق بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

2 - وذكر أن بلده كان ضحية للإرهاب الدولي في السنوات الأخيرة، ولكن مرتكبيه حاولوا إخفاء خطورة هذه الهجمات عن المجتمع الدولي في محاولة لتضليل الرأي العام الدولي. فعلى سبيل المثال، تمثل التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير قانونية على الشعب الفنزويلي جزءاً من سياسة إرهاب اقتصادي منهجية تُنفذ في محاولة متعمدة ومحسوبة للتسبب بأكبر قدر ممكن من الألم والمعاناة. ومن الأعمال الإرهابية الأخرى المحاولتان الفاشلتان لاغتيال الرئيس نيكولاس مادورو في عامي 2018 و 2020؛ والهجمات المتكررة على البنية التحتية الأساسية لبلده، بما في ذلك شبكة الكهرباء الوطنية؛ والهجمات على مرافق المجلس الانتخابي الوطني في محاولة لمنع الشعب الفنزويلي من ممارسة حقه في التصويت في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2020؛ ودخول جماعات إرهابية مسلحة إلى البلد بهدف معن هو اغتيال مسؤولين حكوميين محددين رفيعي المستوى، بمن فيهم الرئيس، بهدف إقامة نظام استعماري.

3 - وأعرب عن إدانة حكومة بلده لحكومة الولايات المتحدة التي تشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في بلده. وتدين حكومة بلده أيضاً حكومة كولومبيا لتقديمها الدعم للولايات المتحدة والسماح لها باستخدام الأراضي الكولومبية لتنظيم وتدريب وحماية الإرهابيين والمرتبقة الذين يحاولون نشر الفوضى والعنف في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

4 - وقال إنه لا ينبغي أن تكون هناك معايير مزدوجة في الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه. فلا يوجد إرهابيون

والكراهية وكره الأجانب وانعدام المساواة والظلم، التي تعزز الظروف المفضية إلى التطرف العنيف والإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه، وزيادة القدرة على الصمود أمام انتشار الإرهاب والتطرف العنيف. وينبغي تعزيز التعاون الدولي من خلال زيادة أوجه التأزر داخل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات من أجل تمكين الدول من كشف الإرهابيين ومنع سفرهم وتقديمهم إلى العدالة. ويجب أن تكون جميع تدابير مكافحة الإرهاب متوافقة تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات المقررة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

12 - وقالت إن من الأهمية بمكان الحفاظ على نهج شامل لمكافحة الإرهاب ينطوي على القضاء على أسبابه الجذرية، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز التنمية الوطنية والعدالة الاجتماعية، لأن آثار مرض فيروس كورونا ستواصل اختبار قدرة المجتمعات على الصمود في السنوات القادمة.

13 - وفي إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، قالت أن فييت نام أصبحت طرفا في 15 معاهدة عالمية تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، وأبرمت عددا من المعاهدات الثنائية المتعلقة بتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين. كما عملت عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مجال بناء القدرات ومشاريع تبادل الخبرات، ولا سيما فيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية للأمن البحري والتهديدات المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة بمواءمة قوانينها المحلية مع التزاماتها الدولية. وارتكاب الأعمال الإرهابية وتمويلها، بما في ذلك من جانب أشخاص اعتباريين، يعتبران الآن جرائم بموجب قانون العقوبات الفيينامي. وينبغي للجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب أن تواصل الاسترشاد بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

14 - السيدة مدلي (لبنان): قالت إنه يجب بذل الجهود لمعالجة الفقر وانعدام المساواة والظلم، لأن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها كثير من الناس، لا سيما الشباب، يمكن أن تزيد من

العالمية الرامية للتصدي للتهديدات الجديدة بسبل منها استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ومبادرات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وكجزء من جهوده الرامية إلى سد الثغرات التشريعية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة، قام بلدها بتوسيع نطاق قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ليشمل الأصول الافتراضية.

8 - وأشارت إلى أن الهشاشة وأوجه عدم المساواة التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 أبرزت أهمية اتباع نهج شامل وطويل الأجل لمكافحة الإرهاب. ويمكن أن تؤدي المظالم الاجتماعية الناجمة عن آثار الجائحة إلى عزل الناس وزيادة احتمال انجرارهم نحو التطرف العنيف. وتدل الزيادة الأخيرة في العنف والتحيز ضد الأقليات وخطاب الكراهية والتمييز على أن الجائحة ليست مجرد أزمة صحية عامة، بل هي أزمة اجتماعية واقتصادية أيضاً. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمعالجة العوامل المحركة للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود والشمول. واختتمت قائلة إن حكومة بلدها، اقتناعاً منها بأن الرياضة وسيلة فعالة لمنع التطرف العنيف، قدمت تبرعا إلى البرنامج العالمي المعني بأمن الأحداث الرياضية الكبرى وتعزيز الرياضة وقيمها كأداة لمنع التطرف العنيف، الذي ينفذه مكتب مكافحة الإرهاب.

9 - السيد الدوسري (البحرين): قال إن مركز الملك حمد للتعايش السلمي يلعب دورا بارزا في نشر ثقافة السلام والحوار بين الأديان ويحد انتشار الخطابات التي تقضي إلى التطرف العنيف والإرهاب. وجهود مكافحة الإرهاب والتطرف لن تؤدي ثمارها إذا تمت بمعزل عن التعاون والتنسيق وفق رؤية شاملة وذات أبعاد متعددة. ولذلك فإن حكومة بلده تثن مبادرات الأمين العام الجديدة الخاصة بمكافحة العنف على أساس الدين، بما في ذلك استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية وخطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية.

10 - وذكر أن حكومة بلده أنشأت لجنة لمحاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال، كما شكلت لجنة لمتابعة التزاماتها بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن، مثل وضع سياسات ترمي إلى حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد نظمت بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب ورشة عمل افتراضية في آب/أغسطس 2020 لتعزيز القدرات في مجال حماية القطاع غير الربحي من الاستغلال الإرهابي.

11 - السيدة نغوين كوين ثي هونغ (فييت نام): قالت إن جائحة كوفيد-19 كشفت عن أوجه الضعف في العالم، مثل الفقر والتمييز

تضطلع بدور مركزي في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، لأن تعزيز التعاون الدولي هو السبيل الوحيد للتصدي بنجاح لهذا التهديد.

18 - ومضى قائلاً إن باراغواي طرف في 16 صكا دولياً لمكافحة الإرهاب، ولديها إطار تشريعي ومؤسسي قوي لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرحب بلده بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولكنه يشجعها على زيادة تعزيز التعاون في هذا الصدد. وينبغي للجمعية العامة أن تظل المحفل الرئيسي للنظر في المسائل المتعلقة بالإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ولتنسيق جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، على الرغم من أن المنظمات والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية تقدم أيضاً مساهمة هامة.

19 - وقال إن باراغواي تواصل العمل على الصعيدين المحلي والمؤسسي من أجل تحسين إطارها المعياري والمؤسسي لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، ومن أجل إدراج معظم الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع في نظامها القانوني. ودعا إلى استخدام جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في جميع مبادرات المنظمة لمكافحة الإرهاب، من أجل تحسين فعالية وكفاءة الإجراءات ذات الصلة التي تتخذها المؤسسات الوطنية ومراكز التنسيق.

20 - السيدة سيروتا (أوكرانيا): قالت إنه بينما يركز المجتمع الدولي على مواجهة التحديات الناشئة مثل جائحة كوفيد-19، يعمل الإرهابيون على تكييف أساليب عملهم مع الوقائع الجديدة. ومن الضروري إبداء التزام حازم واتخاذ إجراءات عملية للتصدي للتهديدات المتفشية المرتبطة بالإرهاب، بما في ذلك الإرهاب برعاية الدولة.

21 - وأضافت قائلة إن الاتحاد الروسي، كجزء من عدوانه المتواصل على أوكرانيا، يوفر الأموال والأسلحة والتدريب للجماعات الإرهابية المسلحة غير المشروعة في أوكرانيا؛ ويتلاعب بالمعلومات، بغرض الحض على الإرهاب في بعض الأحيان؛ ويقوم بهجمات إلكترونية على البنية التحتية الحيوية والوكالات الحكومية. كما إنه يقوض مصداقية الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب عن طريق توجيه اتهامات باطلة ضد أشخاص أبرياء، وإدانتهم بصورة غير قانونية بارتكاب جرائم إرهابية. وقد اعتمد الاتحاد الروسي قانوناً لمكافحة التطرف وعدّل قانونه الجنائي من أجل قمع المعارضين، بما في ذلك عن طريق تشديد العقوبات لمن يناهضون الاحتلال غير القانوني. وتستهدف هذه التدابير التشريعية بشكل أساسي الناشطين السياسيين

خطر تطرفهم أو انجرارهم إلى التطرف. وقد أدى الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 إلى مفاومة الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي ما فتئت تتكشف في لبنان بسبب جائحة كوفيد-19. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت معدلات الفقر والبطالة والفقر المدقع بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، أدت تدابير الإغلاق التي اتخذت لمكافحة مرض فيروس كورونا إلى قضاء الشباب وقتاً أطول على الإنترنت من دون رقابة، بما يزيد من خطر تعرضهم للتكنولوجيا المتطرفة العنيفة. وقالت إن حكومة بلدها ستحتاج إلى دعم من شركائها لتعزيز التنمية الاقتصادية وتمكين الشباب والنساء وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

15 - وأوضحت أن هناك تهديد مستمر بوقوع هجمات إرهابية في لبنان. وقد قتل أربعة جنود لبنانيين مؤخراً في عملية لتعطيل خلية إرهابية مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وحكومة بلدها بصدد وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، بدعم من الاتحاد الأوروبي، ستركز على الوقاية والحماية والأمن والاستجابة. وفي آب/أغسطس 2020، أدانت المحكمة الخاصة بلبنان الأشخاص الذين يقفون وراء الهجوم الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وعدد من المدنيين الأبرياء في عام 2005. وأعربت عن أمل حكومة بلدها بأن يساعد هذا الحكم على إنهاء الإفلات من العقاب وأن يجلب الراحة التي طال انتظارها لأسر الضحايا.

16 - وأشارت إلى أن حكومة بلدها تدين بشدة الإرهاب الذي لا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية، كما لا ينبغي خلطه بممارسة الشعوب لحقها في مقاومة الاحتلال الأجنبي. وأضافت أن لبنان يعلق أهمية كبيرة على التزاماته الدولية في مجال مكافحة الإرهاب وجميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. واختتمت قائلة إن لبنان، بوصفه عضواً في مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، يتطلع إلى عقد المؤتمر العالمي الأول لضحايا الإرهاب في عام 2021.

17 - السيد أريولا راميريس (باراغواي): قال إن الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار مناطق بأكملها وللأمن العالمي، ويتسبب في صدمات جسدية ونفسية في جميع أنحاء العالم. وجميع الأعمال الإرهابية إجرامية ولا يمكن تبريرها. وقال إن باراغواي تؤكد من جديد التزامها بمكافحة هذه الآفة بجميع أشكالها ومظاهرها، مع التقيد الصارم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن

والناشطين في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني والصحفيين والأقليات الدينية.

22 - وقالت إن الدول الراعية للإرهاب تتلاعب بالحقائق، على غرار الجماعات الإرهابية، ولا تبدي أي احترام للقانون الدولي، وهي مسؤولة عن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وهذه الأعمال غير مقبولة قانونياً ومعنوياً وأخلاقياً. فإفلات الدول الراعية للإرهاب من العقاب يضر بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وبدون استجابة قوية وموحدة، سترداد الحالة تدهوراً، مما يؤدي إلى نشوء أزمات جديدة ويهدم النظام الدولي القائم على القواعد. وتحمل الدول الأعضاء مسؤولية جماعية لضمان تقديم جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة.

23 - السيد تاوفان (إندونيسيا): قال إن جائحة كوفيد-19 غير المسبوقة زادت من هشاشة المجتمعات إزاء التهديدات الإرهابية الجديدة، مثل الهجمات الإلكترونية والهجمات الإرهابية البيولوجية وإساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية. وأهمية التعاون لدعم ضحايا الإرهاب والناجين منه حاسمة الآن أكثر من أي وقت مضى. وأشار إلى أن حكومة بلده قد اعتمدت أنظمة بشأن منع الإرهاب وتقديم التعويضات ورد الحقوق والمساعدة للشهود والضحايا. وهي تعمل بشكل أوثق مع الزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع المدني والشباب وضحايا الإرهاب والأكاديميين، كما إنها تعزز مشاركتها في المحافل الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

24 - وأضاف قائلاً إنه ينبغي لمقاضاة الجناة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم أن تكون عناصر لا تتجزأ من نهج شامل للتصدي للإرهاب. ومن المؤسف أن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن استخدم حق النقض ضد مشروع قرار المجلس الذي اقترحه وفد بلده بشأن هذا الموضوع في آب/أغسطس 2020، رغم أنه حظي بتأييد ساحق من المجلس ككل. وأعرب عن تأييد حكومة بلده لبيان المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن معاملة الأطفال الذين تجندهم الجماعات الإرهابية أو المرتبطين بها، والذي تعترف فيه بلدان الرابطة بإمكانية استخدام تدابير غير قضائية كبديل لمقاضاة واحتجاز هؤلاء الأطفال.

25 - وقال أن حكومة بلده ترى أنه ينبغي للشباب أن يكونوا في صميم الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف، وقد وضعت وفقاً لذلك برنامجاً لمساعدتهم على أن يصبحوا سفراء للسلام في إندونيسيا والمنطقة. وهي على استعداد للتعاون في المسعى الجماعي للقضاء على الإرهاب الدولي، بما في ذلك عن طريق تبادل أفضل ممارساتها.

26 - السيدة إيغيل (الجزائر): قالت إنه لا يوجد بلد محصن ضد التهديد العالمي للإرهاب. ويجب تكثيف الجهود العالمية والإقليمية وفي ظل مرض فيروس كورونا لمكافحة القضايا الناشئة مثل نشر الدعاية الإرهابية على الإنترنت وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ونقلهم وتمويل الإرهاب. وقالت إن وفد بلدها يرحب بتعزيز عمل الأمانة العامة في هذا الصدد، وبالتعاون بين أعضاء ميثاق اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ويؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي للجمعية العامة التوصل إلى صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وينبغي للدول على وجه الخصوص أن تتفق على تعريف دقيق للإرهاب وفقاً للميثاق والقانون الدولي، وتجنب الخلط بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب الرازحة تحت الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرير الوطني.

27 - واعتبرت أن منع ومكافحة الإرهاب يتطلبان تعاوناً متعدد الأوجه، لا يقتصر على التدابير القمعية بل يشمل أيضاً استراتيجية سياسية متماسكة. وقد حافظت الجزائر على مستوى عالٍ من اليقظة في مكافحة الإرهاب وتنمية النزعة إلى التشدد. وقد نفذت سياسات واستراتيجيات وبرامج إنمائية لمكافحة الإقصاء والتمييز والظلم الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والتعايش السلمي.

28 - وأشارت إلى أن الجزائر أقامت روابط قوية مع البلدان المجاورة في المجالات الرئيسية المتصلة بمكافحة الإرهاب. ففي منطقة الساحل، يتطلب السياق الحالي تنسيق قدرات بلدان المنطقة وتعزيزها على أساس توالي جهات وطنية زمام تلك العملية. وتشارك حكومة بلدها في مختلف المبادرات والترتيبات الأمنية الجماعية برعاية الاتحاد الأفريقي. وتستضيف الجزائر العاصمة المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، اللذين يضطلعان بدور هام في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والجريمة السيبرانية في أفريقيا. وتعمل الجزائر أيضاً بشكل وثيق مع كيانات مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ولا سيما بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المعني ببناء القدرات في منطقة غرب أفريقيا التابع للمنتدى، وتواصل التزامها بالجهود الجماعية على جميع المستويات للقضاء على الإرهاب والتطرف العنيف.

تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومجلس أوروبا. وقالت إن وفد بلدها يؤيد عمل مكتب مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق المنظمة، وقد عمل على تعزيز شراكته مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

33 - وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 أتاحت فرصاً جديدة للإرهابيين لاستغلال الانقسامات والنزاعات وأوجه الضعف الأخرى، ولا سيما في المجتمعات التي تتبع فيها تنمية النزعة إلى التشدد من الكراهية والتعصب القائمين على الهوية اللذين ترعرعهما السلطات الوطنية. وأضافت أن أندريجان تشن حالياً، بدعم وتشجيع من تركيا، حملة واسعة النطاق من العدوان على أرمينيا، بنية واضحة لارتكاب إبادة جماعية. والأعمال العدائية الحالية هي الأشد وطأة والأكثر تدميراً التي تشهدها المنطقة منذ تسعينات القرن الماضي. ويواجه آلاف المدنيين والتراث الثقافي الأرميني في ناغورنو - كاراباخ تهديداً وجودياً، حيث تُنفذ هجمات عشوائية باستخدام المدفعية الثقيلة والطائرات المسيّرة من بُعد، وحتى الأسلحة المحظورة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويدل نطاق وطبيعة الهجمات، فضلاً عن الأدلة المتاحة، بما لا يقبل الشك، على أن الهجوم مُخطط له مسبقاً.

34 - وقالت إن وسائل الإعلام الدولية قامت بتغطية واسعة في الأسابيع الأخيرة لنشر تركيا مقاتلين إرهابيين أجانب ومرترقة من الأراضي السورية الخاضعة حالياً للسيطرة التركية إلى ناغورنو - كاراباخ. وقد أكد هذه التقارير مسؤولون رفيعو المستوى من عدة دول. وتتحمل أندريجان وتركيا مسؤولية مباشرة ومسؤولية قانونية عن جريمة العدوان وعن رعاية تدفق الإرهابيين الدوليين إلى المنطقة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وأعربت عن إدانة حكومة بلدها بأشد العبارات لجميع المحاولات الرامية إلى تحويل منطقة النزاع إلى نقطة انطلاق للإرهاب الدولي.

35 - السيدة راز (أفغانستان): قالت إن التهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب على السلام والأمن الدوليين تقام بسبب جائحة كوفيد-19. وأفغانستان من أكثر البلدان تضرراً من الإرهاب الدولي، الذي تسبب في وقوع العديد من الضحايا في البلد خلال العام الماضي، لا سيما في صفوف المدنيين الأبرياء. وقالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة بمكافحة الإرهاب دون تمييز، بجميع أشكاله ومظاهره. وخلال العام الماضي، ألحقت قوات الدفاع والأمن في أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع الحلفاء الدوليين، خسائر فادحة بالجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة

29 - السيد إيريميا أروسيمين (بنما): قال إن بلده يدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبه. فالأعمال الإرهابية هي انتهاكات خطيرة للقانون الدولي تقوض حقوق الإنسان الأساسية وتشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين. واتباع نهج متعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب بفعالية مع ضمان التقيد الصارم بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون. وأضاف إنه ينبغي للدول أن تركز بصفة خاصة على تحديد وتفكيك القنوات الرسمية وغير الرسمية المستخدمة لتمويل الإرهاب. وتقوم حكومة بلاده بالاستثمار في مجال بناء القدرات من أجل حماية حدودها وأنظمتها المالية واللوجستية بشكل أفضل من الإرهابيين.

30 - وأشار إلى أن بنما طرف في 18 صكا من صكوك مكافحة الإرهاب العالمية والإقليمية. وهي ملتزمة بالتنفيذ الكامل للتدابير التي ينص عليها قرار مجلس الأمن 1267 (1999) والقرارات اللاحقة، بما في ذلك تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة. وتؤيد حكومة بلده أيضاً التدابير التي اتخذتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية من أجل بناء قدرات الدول على مكافحة الإرهاب. وهي ستواصل المشاركة في تبادل المساعدة والتعاون وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى بشأن إنفاذ القانون والعمليات القضائية.

31 - وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التدابير الرامية إلى منع استخدام القطاعين المالي والاقتصادي لتمويل الإرهاب. ونظراً لتزايد الوقت الذي يقضيه الأفراد على وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة لتدابير الإغلاق المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19، ينبغي بذل المزيد من الجهود للتصدي للدعاية الإرهابية على الإنترنت أو الحد من انتشارها، من أجل منع التطرف العنيف وتنمية النزعة إلى التشدد، والتنمية الذاتية للنزعة إلى التشدد، والتجنيد، وفقاً لخطة العمل لمنع التطرف العنيف. وختاماً، قال إن بنما تدعو جميع الدول إلى مواصلة مكافحة الإرهاب، كجزء من التزامها بالسلام والأمن الدوليين.

32 - السيدة مارغريان (أرمينيا): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يقف صفاً واحداً ضد آفة الإرهاب العالمية. وتحقيقاً لهذا الغرض، اتخذت حكومة بلدها تدابير عملية لتحسين أمن الحدود، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقالت إن أرمينيا تشارك بنشاط في أنشطة مكافحة الإرهاب التي

39 - وأشار إلى أنه على الرغم من تزايد الاهتمام لدى بعض الدول بتأمين الأدلة على الجرائم المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة، لا يوجد أساس لتشجيع استخدام القوات المسلحة للقيام بذلك. فوجود القوات المسلحة لدولة ما في إقليم دولة أخرى يخضع بشكل صارم للقواعد القانونية الدولية وميثاق الأمم المتحدة ومبدئي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وما لم توافق الدولة المستقبلة على وجود أفراد عسكريين تابعين لدولة أخرى في إقليمها، فإن الأمر يتطلب ولاية قانونية دولية تستند إلى قرار من مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، لا يمكن منح جميع الأفراد العسكريين سلطة جمع الأدلة وتجهيزها وإحالتها إلى السلطات القضائية. فهذه المهام يجب أن تتم بموجب تكليف وأن تؤدي في امتثال تام للقوانين الوطنية. وينبغي ألا تدرج أي إشارة إلى ما يسمى بالأدلة العسكرية في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ما لم تؤخذ هذه الجوانب في الاعتبار.

40 - وقال إنه على الرغم من إشارة الاتحاد الروسي مرارا إلى العيوب السياسية والقانونية الظاهرة في مفهوم مكافحة التطرف العنيف، فإن من يدافعون عن هذا المفهوم يواصلون فرض آرائهم المتعلقة بأصول التطرف ومنعه على الآخرين دون تناول تلك الشواغل على الإطلاق. ويُستبدل النظام القانوني القائم لمكافحة الإرهاب منهجياً بقواعد غامضة توضع بشكل انفرادي.

41 - وقال إن حكومته تشاطر بكل صدق الشواغل المتعلقة بالشعبية المتزايدة لحركات اليمين المتطرف، بما في ذلك الحركات التي تستلهم الأيديولوجية النازية. وينبغي لأي جهود مشتركة تُبذل في إطار الجمعية العامة لمعالجة تنامي الكراهية ذات الدوافع العنصرية والعرقية أن تسترشد بقرارات الجمعية العامة القائمة، بما فيها القرارات المتعلقة بمكافحة تمجيد النازية. ولا يمكن تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة في مسائل مكافحة الإرهاب من دون دعم الهيئات الإقليمية، مثل رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

42 - وأعرب عن الأسف لأن بعض الوفود استغلت مناقشة اللجنة بشأن قضايا مكافحة الإرهاب بشكل انتهازي لأغراض سياسية. وقال إن وفد بلده يرفض الاتهامات الموجهة إلى الاتحاد الروسي التي لا أساس لها، والتي تستند إلى معلومات مضللة ولا علاقة لها على الإطلاق بالموضوع قيد النظر.

43 - السيد نيان لين أونغ (ميانمار): قال إن الوقت المتزايد الذي يقضيه الناس في جميع أنحاء العالم على الإنترنت نتيجة لجائحة

وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فرع إقليم خراسان، كما قامت بتفكيك شبكات وقواعد تلك الجماعتين في أفغانستان.

36 - وبما أنه لا يمكن لأي بلد أن يهزم الإرهاب بمفرده، تشارك حكومة بلدها بنشاط في الآليات والعمليات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل عملية قلب آسيا-اسطنبول التي يقودها الأفغان. وقالت إن وفد بلدها يؤيد دور الأمم المتحدة في تيسير تصدٍ عالمي موحد للإرهاب. وينبغي التعجيل في الجهود المشتركة الرامية إلى إبرام مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ على النحو الواجب نظم جزاءات مجلس الأمن، وأن تتمتع عن تقديم الدعم المادي أو المعنوي للإرهابيين أو أن تقدم ملاذاً آمناً لهم. وينبغي بذل جهود متضافرة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك نشر الروايات الإرهابية؛ والقضاء على مصادر تمويل الإرهابيين؛ والتصدي للروابط بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

37 - وأشارت إلى أن أفغانستان، بوصفها رئيسة مشاركة لمجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، تواصل الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب والناجين منه. وهي ملتزمة بالقضاء على تهديد الإرهاب المنطلق من أراضيها، مما سيسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الأوسع والعالم.

38 - السيد شابالتاس (الاتحاد الروسي): قال إنه من المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من إحراز تقدم ملموس في وضع مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي أو قرار ذي صلة. وينبغي للجنة أن تركز على تعزيز آليات التعاون القضائي لضمان عدم إفلات الإرهابيين من العقاب، وعلى التصدي للتحديات التي لم تحل فيما يتعلق بإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم إلى أوطانهم، ولا سيما المقاتلين الأجانب، من سوريا والعراق، ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وينبغي للدول ألا تلقي المسؤولية عن حل هذه المسائل على الدول الضحايا، أو الهياكل شبه الحكومية غير القانونية أو المحاكم المختلطة. وينبغي لها أيضاً أن تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال التمسك بمبدأ التسليم أو المحاكمة. وينبغي للدول أن تستخدم على أكمل وجه ممكن الصكوك الدولية القائمة بشأن تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين، أو أن تتعاون، في حال عدم وجود هذه الصكوك، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

أو معنوي أو مادي للإرهاب أو التطرف العنيف. وبالتالي، لا ينبغي تقديم أي دعم صريح أو ضمني، بما في ذلك الدعم المعنوي، إلى جيش إنقاذ روهينغيا أركان أو جيش أركان. وتتطلع ميانمار إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من أجل مكافحة الإرهاب. وسيتاح بيان وفد بلده الكامل في باب البيانات الإلكترونية في *يومية الأمم المتحدة*.

47 - السيد أروشا أولابوينغا (المكسيك): قال إن حكومة بلده تدين جميع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وينبغي معالجة هذه الجرائم بطريقة شاملة، وعدم ربطها بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وقال إن وفد بلده يؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز نهج متعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، ولكنه يرى أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لمنع الإرهاب بشكل فعال.

48 - وأشار إلى أن الظروف التي أوجدتها جائحة كوفيد-19 سهلت على الإرهابيين تغذية نزعة التشدد لدى الآخرين. وهم يستخدمون تكنولوجيا المعلومات لنشر رسالتهم على نطاق واسع ويستفيدون من قلق الناس وارتباكهم. وعلى الرغم من هذه التحديات، من المهم أن يوضع في الاعتبار أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب يجب ألا تعوق أبداً تقديم المساعدة الإنسانية.

49 - وقال إن حكومة بلده تشعر بقلق خاص إزاء الإجراءات التي تتخذها المجموعات التي تؤمن بتفوق العرق الأبيض للترولوجيا لأيديولوجياتها. وقد أدى انتشار خطاب الكراهية، إلى جانب سهولة الحصول على الأسلحة النارية، إلى وقوع هجمات مأسوية. وأكد ضرورة أن تتاح لضحايا الإرهاب إمكانية اللجوء إلى العدالة والحصول على الخدمات النفسية سريعاً وأن يعاملوا بكرامة واحترام. وقال إنه ينبغي الاعتراف بدورهم المهم في مكافحة الخطاب المتطرف. وأعرب عن ترحيب حكومته بقرار عقد المؤتمر العالمي الأول لضحايا الإرهاب.

50 - وأكد على وجوب استخدام الصكوك والآليات السارية المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب استخداماً فعالاً. وما زال الاحتجاج التعسفي بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة في سياق جهود مكافحة الإرهاب مثار قلق. ويجب أن تتمثل الجهود الرامية إلى التصدي للإرهاب امتثالاً تاماً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

51 - السيد أواسام (نيجيريا): قال إن الأعمال الإرهابية غادرة وتتسبب عادة في زعزعة استقرار هياكل الحكم، مع ما يترتب على ذلك

كوفيد-19، بمن فيهم الطلاب، يتيح للإرهابيين فرصاً أكبر لنشر رواياتهم ودعايتهم. وترى حكومة بلده أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور رائد في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وهي تواصل الالتزام بتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

44 - وقال إن ميانمار طرف في 15 صكاً دولياً لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، وعضو في شبكة مكتب الاتصال الحدودي. وتعمل حكومة بلده بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في الأنشطة المشتركة لمكافحة الإرهاب العابر للحدود. وفي عام 2017، أطلقت ميانمار مذكرة تفاهم بشأن الحوار والتعاون الأمنيين ومذكرة تفاهم بشأن إنشاء مكتب اتصال حدودي مع بنغلاديش ووقعتهما. وعلى الصعيد الوطني، أنشأت حكومة بلده 130 جماعة مشتركة بين الأديان في جميع أنحاء البلد كجزء من استراتيجيتها الرامية إلى منع التطرف العنيف من خلال الترويج للتسامح والحوار بين الأديان والثقافات.

45 - وقال إن التهديدات الأمنية المتزايدة التي يشكلها جيش إنقاذ روهينغيا أركان وجيش أركان تمثل عائقاً رئيسياً أمام استعادة السلام والوثاق والاستقرار في ولاية راخين وإعادة المشردين من مخيمات اللاجئين في بنغلاديش إلى أوطانهم. وفي آذار/مارس 2020، أعلنت حكومة بلده جيش أركان، الذي كان يرتكب أعمالاً إرهابية منذ كانون الثاني/يناير 2019، جماعة إرهابية. وفي أوائل عام 2020، بدأت قوات جيش إنقاذ روهينغيا أركان، التي نفذت هجمات غير مبررة على مراكز أمنية في ميانمار في عامي 2016 و 2017، بتكثيف عملياتها في ولاية راخين مرة أخرى. غير أنه لم يكن هناك قط مقر دائم لجيش إنقاذ روهينغيا أركان في إقليم ميانمار؛ ومقر المجموعة خارج البلد. وهي تغذي نزعة التطرف لدى مواطني ميانمار وتقوم بتدريبهم خارج البلد، وعادة ما تخطط لهجماتها من خلال الرسائل الصوتية والمرئية. وسيكون التعاون الثنائي والإقليمي النشط أكثر الوسائل فعالية لمكافحة الأنشطة الإرهابية لهذه المجموعة. وأشار إلى أن وسائل إعلام أجنبية أفادت بأن جماعة المجاهدين في بنغلاديش توفر التدريب لبعض أعضاء جيش إنقاذ روهينغيا أركان.

46 - وقال إن حكومة بلده ملتزمة بمكافحة الإرهاب دون تمييز، بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن تبرير أي أنشطة إرهابية أو الدعم المقدم لها، أي كانت أغراضها أو في أي سياق ارتكبت، على أنها أعمال مشروعة. ولا ينبغي تقديم أي دعم سياسي أو دبلوماسي

القاعدة بتكليف أساليبيهما مع حالة الجائحة، وتمكنا من زيادة الهجمات من خلال شبكاتهما. وأشارت إلى أن الهجمات الإلكترونية الأخيرة ضد مرافق الرعاية الصحية الحكومية تثير القلق. وتدعو حكومة بلدها المجتمع الدولي إلى التصدي لهذه التهديدات بروح تعددية الأطراف.

55 - وأضافت أن حكومة بلدها تلاحظ بقلق أن الدول تعيد رصد الأموال المخصصة لمكافحة الإرهاب بهدف مكافحة هذه الجائحة، وأن القوات المسلحة الأجنبية المشاركة في عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة بصدد الانسحاب أو التخطيط له، مما يزيد من خطر وقوع هجمات إرهابية في الدول الضعيفة، ومما يعقب ذلك من أزمات إنسانية. وينبغي بذل جهد عالمي لوضع تدابير لمكافحة الإرهاب في تلك البلدان طوال فترة الجائحة. وقالت إن وفد بلدها يؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لمكافحة الجائحة، والتخفيف من المعاناة الإنسانية، وكسر الحلقة التي تسمح بتنامي الإرهاب.

56 - السيدة فيلالوبوس برينيس (كوستاريكا): قالت إن الخطوة الأولى نحو القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ينبغي أن تكون رفض التسامح مع أي ممارسات أو أعمال أو جماعات تتسم بالإرهاب. فالذين يسعون إلى الوصول إلى السلطة عن طريق نشر الرعب يظهرون تجاهلاً تاماً للحريات الأساسية وحقوق الإنسان للأخرين. ولا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية تحت أي ظرف من الظروف، ويجب محاكمة مرتكبيها أو تسليمهم.

57 - وقالت إنه في حين أن الإرهاب يمكن أن ينبع من أوضاع وطنية، فهو لا يحترم الحدود وينبغي التصدي له من خلال التنفيذ الجماعي للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ووفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، من الأهمية بمكان معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ واتخاذ تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته؛ وبناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

58 - وعلى الصعيد الوطني، قالت إن حكومة بلدها اتخذت تدابير تشريعية لتعزيز قدراتها على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى حماية الضحايا. ويجري تنفيذ برنامج لتدريب القضاة وغيرهم من الموظفين القضائيين على كشف الإرهاب المرتبط بالجريمة السيبرانية وغسل الأموال والاتجار بالبشر. وتُبذل أيضاً جهود لتحسين معالجة البيانات وتحليلها، والكشف عن الروابط بين الشبكات والمنظمات.

من آثار ضارة بالتنمية؛ ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى وضع نهج تعاوني وشامل للجميع من أجل ردع الإرهاب والقضاء عليه، لا سيما في ضوء تزايد تطور وتواتر الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

52 - وقال إن حكومة بلده تعمل على حظر الإرهاب وتمويل الإرهاب، وعلى منعهما ومكافحتهما على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال التشريعات المحلية والتعاون القوي مع البلدان المجاورة والأمم المتحدة. ونيجيريا ليست غريبة على أنشطة الإرهابيين، ولا سيما جماعة بوكو حرام. وقد حدت حكومة بلده من الفئات الشنيعة التي ترتكبها هذه الجماعة من خلال استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، وهي تبقيها تحت المراقبة المستمرة. وقد استولت القوات الحكومية على الأراضي التي كانت تسيطر عليها جماعة بوكو حرام، ووضع برنامج لإعادة تأهيل الضحايا الذين كانوا محتجزين في الأسر وإعادة توطينهم. ومنذ عام 2017، ظلت الحكومة تلاحق قضائياً المشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام المحتجزين في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. وأدين مئات المشتبه فيهم وسجنوا، وأفرج عن العديد منهم بغية القضاء على نزعة التشدد لديهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وتستند استراتيجية نيجيريا لمكافحة الإرهاب إلى أرضية راسخة تتمثل في احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم تشجيع الزعماء الدينيين على استخدام دور العبادة لتوعية أتباعهم من خطر التطرف والتعصب.

53 - وقال إنه لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب بجميع مظاهره إلا من خلال تصميم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل معاً وكفالة الامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات مكافحة الإرهاب وتمويله، والامتثال كذلك لللكوك الإقليمية الأخرى. وقد عملت نيجيريا مؤخراً مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على مشروع لتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع الإرهاب. وأكد من جديد التزام حكومة بلده بالعمل بشكل وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، تماشياً مع إيمانها بالحاجة إلى مكافحة الإرهاب بصورة جماعية.

54 - السيدة هاكامان (غانا): قالت إنه رغم شن العالم معركة ضد كوفيد-19، فإن ذلك يجب ألا يقلل من شأن التهديد الخطير الذي لا يزال يشكله الإرهاب. ويمكن للأثار الواسعة النطاق لهذه الجائحة أن تزيد من حدة المظالم، وتقوض التماسك الاجتماعي، وتشعل النزاعات، مما يخلق ظروفاً تقضي على انتشار التطرف العنيف والإرهاب. وفي بعض أنحاء العالم، قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتنظيم

59 - واستطردت قائلة إن التعاون حيوي لمنع فرض ونشر الأيديولوجيات أو المعتقدات الدينية المتطرفة والكرهية اللاعقلانية. وينبغي لتبادل المعلومات ذات الصلة أن يكون منظماً على جميع المستويات، من خلال الاتفاقات الثنائية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. وينبغي للأدوات التكنولوجية المستخدمة لتتبع الإرهابيين والمقاتلين الأجانب أن تكون متاحة لجميع البلدان. ويجب احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين عند استخدام هذه الأدوات. وينبغي للبلدان، بقدر ما تسمح به قوانينها المحلية، أن تسعى إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين فرص الوصول إلى أوجه التقدم التكنولوجي. وأخيراً، ينبغي الشروع في العملية المؤدية إلى إبرام اتفاقية متعلقة بالإرهاب الدولي.

60 - السيد موساييف (أذربيجان): قال إن الإرهاب والأنشطة الإجرامية المتصلة به لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهناك حاجة إلى نهج شاملة تتفقد من خلال إجراءات دولية منسقة لمعالجة تزايد الأعمال الإرهابية التي يحركها التعصب والتطرف والأيديولوجيات العنصرية.

61 - وأشار إلى أن النزاع المسلح، ولا سيما الاحتلال العسكري الأجنبي، يهيئ الفرص للإرهابيين. فقد قامت أرمينيا ومختلف المنظمات الإرهابية الأرمينية منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، وكوسيلة لتحقيق مطالبها الإقليمية التي لا أساس لها وغير القانونية وكوسيلة من وسائل الحرب، بشن هجمات متكررة ضد أذربيجان، موديةً بحياة الآلاف. ولقوات الاحتلال التابعة للنظام العميل الذي أقامته أرمينيا في الأراضي المحتلة في بلده صلات وثيقة بالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. وقال إن حكومة بلده ترفض بشكل حازم ادعاءات أرمينيا بأن أذربيجان وتركيا مسؤولتان عن الأنشطة الإرهابية في هذه الأقاليم. فأرمينيا تخلق الحقائق في محاولة لتضليل المجتمع الدولي، وإخفاء جرائمها، وتبرير خسائرها الفادحة في ساحة المعركة.

62 - وأضاف أن للحكومة الأرمينية سجلاً طويلاً في دعم الإرهاب. وتشير بوضوح الأدلة التي جمعت قبل الأعمال العدائية الحالية وأثناءها إلى أن أرمينيا تعمل بنشاط على تجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب ومرتبقة ليشاركوا في الهجمات العنيفة ضد أذربيجان وسكانها المدنيين. وقد انضم آلاف الإرهابيين والمرتبقة من أوروبا والشرق الأوسط إلى القوات الأرمينية في منطقة النزاع، أو هم بصدد التآهب للنشر. وعلاوة على

63 - وقال إن الإجراءات التي اتخذتها أرمينيا، والتي تتعارض بوضوح مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تستتبع مسؤولية تلك الدولة والمسؤولية الجنائية الفردية للأشخاص المعنيين. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الدول تدابير عاجلة لمنع استخدام أراضيها لدعم أو تمويل الإرهاب والأنشطة ذات الصلة؛ وقمع تعبئة المقاتلين؛ ومقاضاة الأشخاص المسافرين أو الذين يحاولون السفر إلى الخارج لأغراض إرهابية.

69 - وأعربت عن ترحيب المملكة المتحدة بالتركيز على حماية العمل الإنساني المبدئي في قراري مجلس الأمن 2462 (2019) و 2482 (2019). وستواصل المملكة المتحدة العمل مع جهات شريكة لها على ضمان تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب وفقاً للقانون الدولي وللإطار الذي وضعه مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. إن احترام حقوق الإنسان والتدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب لا يلغي أحدهما الآخر؛ والواقع أن احترام حقوق الإنسان وإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين يكتسبان أيضاً أهمية حيوية في ضمان مصداقية الاستجابات لخطر الإرهاب واستدامتها وفعاليتها، في حين أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يمكن أن تؤدي إلى نشوء مظالم وظروف مفضية إلى الإرهاب. ويجب التصدي للقوالب النمطية الجنسانية، ويجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة المجدية في جميع مراحل جهود مكافحة الإرهاب.

70 - وأضافت قائلة إن لجنة مكافحة الإرهاب قامت بثاني زيارة تقييمية لها إلى المملكة المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأعربت عن ترحيب المملكة المتحدة بفرص التعلم من الدول الأخرى والعمل معها من أجل تحسين أساليب التصدي لخطر الإرهاب، وقالت إن بلدها يشجع الدول الأخرى على الاستفادة من الفرصة التي تتيحها الزيارات التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب، من أجل إطلاع الدول على خبراتها وممارساتها الجيدة. وأضافت أن وفد بلدها بحث أيضاً جميع الدول على الامتثال للالتزامات المتعلقة بأمن الطيران والعمل على تنفيذ الخطة العالمية لأمن الطيران. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى والمجتمع المدني على ضمان أن يساعد استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام 2021 على إعداد المجتمع الدولي للعمل جماعياً على مكافحة خطر الإرهاب المتغير الأشكال.

71 - السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومة بلده تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة والإرهاب الاقتصادي والطبي، الذي يتخذ شكل تدابير قسرية انفرادية. والطريقة الوحيدة للقضاء على الإرهاب هي اتباع نهج متعدد الأطراف يشمل التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بين الجهات المتعددة المعنية صاحبة المصلحة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويجب أن يتم العمل لمكافحة الإرهاب وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الراسخين، ولمبادئ استقلال الدول والمساواة في السيادة فيما بينها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعوائلهم أو إلغاء إقاماتهم، فإن تلك الدول تسعى إلى منع عودتهم، وإبقاء سيف الإرهاب مصلثاً على رقاب الشعب السوري. ولا تزال توجد أعداد كبيرة من هؤلاء الأفراد في سوريا، وهم متواجدون في مخيمات تسيطر عليها مجموعات مسلحة انفصالية تابعة لقوات الاحتلال الأمريكي. وفي المخيمات، تستمر عملية إنشاء جيل جديد من المتطرفين على يد رجال ونساء وشباب انخرطوا في الإرهاب. ولذلك لا يمكن النظر إليهم على أنهم ضحايا للإرهاب أو للتطرف العنيف.

67 - وأردف قائلاً إن الجمهورية العربية السورية لن تتصل أبداً من التزاماتها تجاه عملية ملاحقة ومحاسبة أولئك الأشخاص وإعادتهم إلى أوطانهم. وهي تشارك في جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، وتدعم مبادئ القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن. ويحث وفد بلده جميع الدول على التقيد بمبادئ مريد التوجيهية لعام 2018 وتعديلاتها. وأعرب عن تطلع وفد بلده في أن تتيح المراجعة الدورية لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب التجاوب مع التحديات الماثلة أمامنا، والتعامل الجدي مع مسؤوليات الحكومات عن استعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم، في منأى عن التجاذبات السياسية التي تؤدي عادة إلى توافق مصطنع لا يعكس إرادة المجتمع الدولي أو قرار الأمم المتحدة الحاسم في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ونماذجه.

68 - السيدة فينك (المملكة المتحدة): قالت إنه في حين أن من السابق لأوانه معرفة الآثار الطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بالإرهاب، فإن حكومة بلدها تشعر بالقلق من أن يتمكن إرهابيون من استغلال الوضع لتجنيد مناصرين ونشر خطاباتهم الخطيرة عبر الإنترنت. ولذلك فإن منع استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية لا يزال في صدارة أولويات حكومة بلدها، إلى جانب بذل جهود لضمان الحكم الرشيد، وتعزيز سيادة القانون، والحد من الفقر. وفي حين أن تنظيم الدولة الإسلامية خسر أراضي، فإنه لا يزال يعمل على الترويج لإيديولوجيته وأهدافه من خلال شبكته وفروعه في جميع أنحاء العالم. وأشارت إلى أن تنظيم القاعدة أيضاً لا يزال يشكل تهديداً. وفي الوقت نفسه، فإن تنامي الأيديولوجية اليمينية المتطرفة والإرهاب يوفر دليلاً آخر على أن الإرهاب لا يرتبط بأي هوية أو ديانة أو جنسية بعينها. وقد سبق لحكومة بلدها أن حظرت عدداً من المنظمات التي تروج لأيديولوجيات يمينية متطرفة.

- 72 - وأضاف قائلاً إن التدابير القسرية الانفرادية التي تحصد عددا لا يحصى من الأرواح البريئة وتقوض استقرار الدول وأمنها، تعرقل الاستجابة الجماعية للإرهاب والتعاون الدولي. ووصف فرض الولايات المتحدة قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية على جمهورية إيران الإسلامية وعلى دول أخرى، بأنه بمثابة إرهاب. وقد أدى ذلك إلى تدهور الظروف الصحية في تلك البلدان خلال جائحة كوفيد-19. فتلك التدابير تنتهك الحق في السلام والحق في التنمية والحق في الصحة والحق في الحياة، ولذلك فهي تدخل في نطاق المادة 2 من مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي يوصف فيها الإرهاب بأنه التسبب في الموت بغرض تخويف جماعة من السكان، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه.
- 73 - وتعمدت حكومة الولايات المتحدة، وفقا لسياساتها الفاسدة المتمثلة في تشجيع تغيير الأنظمة في دول أخرى، عند وضع استراتيجيتها المعروفة باستراتيجية "أقصى درجات الضغط" التسبب في الألم والمعاناة في صفوف السكان الإيرانيين وإثارة القلاقل الاجتماعية، بما يدينها بارتكاب أفعال إرهابية، بما في ذلك أعمال الإرهاب الاقتصادي. وتشكل العملية الوحشية والجبانة التي قامت بها الولايات المتحدة لاغتيال اللواء قاسم سليمان، أحد أبطال مكافحة الإرهاب في المنطقة، مثالا واضحا آخر على إرهاب الدولة الذي ترتكبه الولايات المتحدة في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وهذا العمل، الذي كان بمثابة نعمة بالنسبة لتنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في المنطقة، تتشأ عنه مسؤولية جنائية بالنسبة لمركبيه.
- 74 - وختم بالقول إنه، على الرغم من التحديات التي تواجهها جمهورية إيران الإسلامية، فإنها تقف في طليعة الجهات التي تبذل جهودا للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية التي تتلقى الدعم من دول أخرى في المنطقة وخارجها. ولن يؤثر فرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية على عزم حكومة بلده الثابت على تخليص العالم من الإرهاب.
- 75 - السيد **هيرميديا كاستيو** (نيكاراغوا): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة والإرهاب المرتبط بالعمليات السرية لجهات من غير الدول، وكذلك جميع المحاولات الرامية إلى تغيير الأنظمة، وذلك بزعزعة استقرار البلدان أو القيام بانقلابات. واعتبر التعاون والتضامن الدوليين القائمين على الاحترام، ضمن الحدود التي تسمح بها القوانين الداخلية لكل بلد، حاسمين في مكافحة الإرهاب.
- 76 - وأضاف قائلاً إن نيكاراغوا، التي كانت ضحية للإرهاب، لم تسمح قط، ولن تسمح أبدا، باستخدام أراضيها في التخطيط لأعمال إرهابية، أو تمويلها، أو ارتكابها ضد أي دولة. وهي تسهم إسهاما كبيرا في الاستقرار والسلام والأمن في منطقتها، وقد ساعدت في احتواء انتشار الإرهاب من خلال نهجها الأسري والمجتمعي. وذكر أن حكومة بلده تدعو المجتمع الدولي إلى دعم بلدان أمريكا الوسطى والتعاون معها تعاوننا وثيقا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في المنطقة، ولا سيما على طول طريق عبور المخدرات من كولومبيا إلى الولايات المتحدة. وأعرب عن تأييد وفد بلده القوي لوضع اتفاقية دولية بشأن الإرهاب، وقال إنه يحث الدول الأعضاء على إبداء مرونة في سبيل تحقيق ذلك الهدف.
- 77 - ومضى قائلاً إن على المجتمع الدولي أن يستجيب للأثر الاقتصادي والاجتماعي لكوفيد-19 بإبداء الإرادة السياسية في إقامة عالم أكثر إنسانية يعزز رفاه وسعادة جميع الأفراد، بمن فيهم أفقر الفئات وأضعفها. ووصف فرض تدابير قسرية انفرادية على الدول بأنه اعتداء غير قانوني على الحق في التنمية وعلى حقوق الإنسان للشعوب المتضررة، وأنه يرقى، في خضم تفشي جائحة، إلى جريمة ضد الإنسانية. ولذلك فإن وفد بلده يحث المجتمع الدولي على ضمان رفع هذه التدابير القسرية غير القانونية على وجه السرعة، والتركيز على مكافحة الإرهاب وإرهاب الدولة والعدوان، وهي المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.
- 78 - السيد **المويزري** (الكويت): قال إن بلده يدين الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مبررهما. وأضاف أنه ينبغي عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. ويجب على الحكومات أن تتعاون في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وأن تعمل على وضع تدابير ترمي إلى تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وتكافح الإفلات من العقاب؛ وتعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر؛ وتعزز التنمية المستدامة والحكم الرشيد والتعايش السلمي؛ وتكفل احترام الرموز الدينية والمواقع المقدسة.
- 79 - وأضاف أنه، على الرغم من أن كوفيد-19 قلل من خطر الإرهاب على المدى القصير، فإن عواقبه الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل قد تؤدي إلى خلق ظروف تقضي إلى الإرهاب والتطرف العنيف. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي، في تصديه للجائحة، أن يركز بقدر أكبر على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأزمة.

- 80 - وأردف قائلاً إن حكومة بلده نظمت، على الصعيد المحلي، عدة حلقات عمل بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، ودور المجتمع في إعادة تأهيل المقاتلين الأجانب، وتوعية الشباب، ودور الأسرة في مواجهة العنف والتطرف. وأشار إلى دور هام تؤديه الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية في مكافحة الإرهاب؛ وخلص إلى القول إنه لا يمكن في نهاية المطاف القضاء على المشكلة إلا من خلال خطة شاملة تضم جميع الدول الأعضاء.
- 81 - السيد جيورجيو (إريتريا): قال إن الإرهاب قد تنامي وتطور بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين، حيث باتت عمليات بعض الجماعات الإرهابية تنطوي حالياً على مبالغ تصل قيمتها إلى عدة بلايين من الدولارات، وتتحكم في مساحات شاسعة من الأراضي. وعلى الرغم من أن الإرهاب ظاهرة عالمية، فإن آثاره تطل بشكل خاص الدول التي تعاني من الهشاشة والنزاع. ولا يمكن التشديد بقدر أكبر على الحاجة إلى استراتيجية مشتركة لاحتواء الإرهاب الدولي والقضاء عليه بصورة فعالة. وذكر أن لإنفاذ القوانين والردود العسكرية على الإرهاب حدوداً؛ فلا يمكن تحقيق نجاح حقيقي إلا بتحقيق التنمية المستدامة، فالإس الناجم عن الفقر يوفر أرضاً خصبة لتجنيد الإرهابيين.
- 82 - وأضاف أن إريتريا لديها مجتمع متعدد الأعراق والديانات، ولذلك فإنها تولي أهمية كبيرة لتعزيز إشراك الجميع والعدالة الاجتماعية. ونظامها التعليمي العلماني يعزز التسامح الديني، كما أن برنامج الخدمة الوطنية لديها يعزز التفاعل وتبادل الخبرات فيما بين طلاب المدارس الثانوية المنتمين إلى خلفيات عرقية وجغرافية وثقافية متنوعة. وقد أنشأت هيئة حكومية مكرسة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، واستحدثت نظام تسجيل للأسلحة النارية والمتفجرات، واعتمدت قوانين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وانضمت إريتريا إلى فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بصفة مراقب، وهي طرف في عدد من الآليات الإقليمية ذات الصلة، كما أبرمت اتفاقات ثنائية وثلاثية مع البلدان المجاورة بشأن مكافحة الإرهاب.
- 83 - وفي ختام حديثه، ذكر أن وفد بلده يدعو إلى التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة الفعالة للإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك التهديدات الناشئة مثل إساءة استخدام التكنولوجيا. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتم قريباً إحراز تقدم في سير المفاوضات الرامية إلى صياغة مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.
- 84 - السيد كباتامانغو (جمهورية أفريقيا الوسطى): قال إن بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أياً كانت الجهة التي ترتكبه. ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة، كما لا يمكن القضاء عليه إلا بتعبئة طاقات المجتمع الدولي بأسره وبتعاون الوثيق. ولذلك فإن وفد بلده يدعو إلى وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة.
- 85 - وأضاف أنه رغم عدم تأثر بلده تأثراً مباشراً بالإرهاب، فقد عانى من حالة مماثلة عندما قامت جماعة من متمردي سيليكيا، تتألف أساساً من مرتزقة ومقاتلين أجانب، بانقلاب في عام 2013. وعلى الرغم من استعادة النظام الدستوري، فإن الجماعات المسلحة لا تزال تنتشط في جزء كبير من البلد وتنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل يومي.
- 86 - وأردف قائلاً إن حظر الأسلحة الطويل الأجل والقابل للتجديد إلى ما لا نهاية المفروض على بلده أدى إلى إضعاف قواته المسلحة، مما جعل من الصعب على حكومة بلده الوفاء بالتزاماتها السيادية، واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ونتيجة لذلك، تمكنت الجماعات المسلحة من استغلال الموارد الطبيعية للبلد بصورة غير مشروعة من أجل شراء الأسلحة. وهكذا أدت الحرب العنيفة على بلده إلى حالة إنسانية يرثى لها. فقد توفي آلاف المواطنين وشُرد آلاف آخرون، أو فروا من البلد كلاجئين. وختم مداخلة بالقول إن حكومة بلده تعمل حالياً على تعزيز القوات المسلحة والشرطة والدرك، بدعم من جهات شريكة من قبيل الاتحاد الروسي وفرنسا والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي تحت الأمم المتحدة على رفع حظر الأسلحة.
- 87 - السيد لي (السنغال): قال إن حكومة بلده تدين بشدة جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، بجميع أشكاله ومظاهره؛ فهي بأجمعها أعمال وممارسات غير عادلة بقدر ما هي غير مبررة، بصرف النظر عن مكان ارتكابها وعن الجهة التي ترتكبها. وعلاوة على ذلك، يجب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو عرق، كما يجب عدم استخدامه لوصم أي جماعة بعينها. وأعرب عن إجلاله لضحايا الإرهاب، وأشاد بالدول والمنظمات والأفراد التي تشارك في مكافحة هذا الخطر. وعلى وجه الخصوص، ما زالت الأمم المتحدة تبذل جهوداً جديرة بالثناء للتصدي لجميع جوانب الإرهاب بطريقة شاملة منذ عقود.
- 88 - وأضاف أنه، في حين عرّى كوفيد-19 مواطن هشاشة الدول وضعفها، فقد كشف أيضاً عن قدرتها على الصمود. كما أن العواقب

- 92 - وأردف قائلاً إن للأمم المتحدة دوراً لا غنى عنه تؤديه بوصفها منتدى للمناقشة واتخاذ القرارات بشأن السلام والأمن الدوليين، وينبغي أن تدعمها منظمات وكيانات أخرى معنية. وتوخياً للفعالية، فإن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تكون شاملة للجميع، ومنسقة، ومسترشدة بالركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- 93 - السيد النفاثي (ليبيا): قال إن مكافحة الإرهاب تتطلب نهجاً شاملاً يرمي إلى معالجة أسبابه الجذرية، والنزاعات التي طال أمدها في العالم، والتمييز على أساس الانتماء العرقي والديني، والتهميش الاجتماعي، وإنهاء الاحتلال، وما ينتج عنها من سلب لمقدرات الشعوب وقمع لها. وينبغي أيضاً إنهاء التدخلات الخارجية غير المشروعة، لأنها تؤدي لضعف أمني، وبيئة ملائمة للنشاطات الإرهابية. وينبغي منع الإرهابيين من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل الترويج لأفكارها المتطرفة.
- 94 - وأضاف قائلاً إن الدول اتفقت على ضرورة تبادل المعلومات والخبرات، وقد تم بنجاح تتبع العديد من شبكات الإرهاب وتقديم المتورطين فيها للعدالة. وينبغي أن تمكن الاتفاقات الإقليمية والدولية الحالية المجتمع الدولي من تحقيق ما يتطلع إليه من أهداف في مجال مكافحة الإرهاب.
- 95 - وأردف قائلاً إن ليبيا تدين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، أي كان مصدره، ومهما كانت دوافعه. وطالما حذرت من ربط الإرهاب بدين أو عقيدة ما، ومن المساواة بين الإرهاب ونضال الشعوب من أجل استقلالها وتقرير مصيرها. وقد دعت ليبيا تصحيحات جساما في مواجهة الإرهابيين، وكثير منهم مقاتلون إرهابيون أجانب، سعوا إلى السيطرة على البلد واستغلال موارده الطبيعية وتوظيفها للانطلاق نحو الخارج لبث الفوضى. وقد تدخلت بعض الدول وتعاملت مع حكومة موازية، فشجع ذلك على القيام بعدوان عسكري على طرابلس. ونتيجة لذلك، فإن تنظيم الدولة الإسلامية، بعد دحره في سرت من قبل قوات حكومة الوفاق الوطني، عاود الظهور من جديد في جنوب البلد.
- 96 - وخلص إلى أن ليبيا صادقت على كافة الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، وهي طرف في مجموعة من الصكوك الإقليمية، كما أنها ملتزمة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي تشارك أيضاً في جميع المحافل الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. ولا تزال عاقدة العزم على التنسيق مع دول الجوار وشركائها الاقتصادية الوخيمة للجائحة أعاق، إلى حد كبير، الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والظروف المؤدية إلى انتشاره. وقد بلغ الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي، اللذان يوفران أرضاً خصبة لتلقين العقائد والاستغلال من جانب الإرهابيين، مستويات غير مسبوق، حيث يقوم الإرهابيون حالياً باستغلال الإنترنت على نطاق واسع لنشر أيديولوجياتهم الإرهابية وخطابهم المليء بالكراهية. ويجب التصدي لتهديد الإرهاب غير المتناظر والدائم التطور من خلال تعاون دولي شامل للجميع ومتصف بالدينامية يركز على معالجة أسبابه الجذرية.
- 89 - وأشار إلى أن حكومة بلده شددت العقوبات على الدعوة إلى الإرهاب وجرّمت تمويل الإرهاب وتجنيد إرهابيين والتحريض على الإرهاب والتواطؤ في الإرهاب وعدم الإبلاغ عن الإرهاب وإيواء إرهابيين. واتخذت أيضاً عدداً من مبادرات مكافحة الإرهاب على المستوى المؤسسي، بما في ذلك إنشاء إطار للتنسيق بين الوزارات، واتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب الإلكتروني وغيره من أشكال الجريمة السيبرانية. وشاركت باستمرار أفقياً ورأسياً على جميع المستويات في الجهود الجماعية للتغلب على التحديات التي يشكلها الإرهاب، وهي ترحب بوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.
- 90 - السيد إبراهيم سيدي (النيجر): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، حيثما ارتكب وأياً كانت دوافعه. وتابع قائلاً إنه ينبغي عدم ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو إثنية. وتشمل التدابير التي اتخذتها حكومة بلده لمكافحة الإرهاب التصديق على 13 صكاً متعدد الأطراف من صكوك مكافحة الإرهاب، وإدماج تلك الصكوك وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في قوانين البلد؛ وإنشاء وحدة وطنية لتجهيز المعلومات المالية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووكالة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ولجنة وطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومراقبتها.
- 91 - وأضاف قائلاً إن الأنشطة الإرهابية في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد أخذت في الازدياد، حيث يسعى الإرهابيون إلى استغلال مكامن الضعف والهشاشة في نظام الأمن الجماعي الدولي التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19، والتي ازدادت تعاقماً بسبب الجائحة. والطريقة الوحيدة لمنع الإرهابيين من تحقيق أهدافهم هي من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي بأسره. فالفشل في مكافحة الإرهاب بنجاح في تلك المناطق ستكون له عواقب وخيمة على السلام والأمن في مناطق أخرى.

زوار أجنبية. وقد عزز الدعم والتضامن اللذان قدمهما المجتمع الدولي لسري لانكا في أعقاب الهجمات عزم البلد على إعادة بناء مجتمعه، والقضاء على التهديد الجديد المتمثل في الإرهاب والتطرف العنيف. وإضافة إلى حظر المنظمات الرئيسية الثلاث التي كانت على علاقة مباشرة بالهجمات، اعتمدت حكومة بلده قوانين لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة التطرف العنيف وبشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

101 - ومضى قائلاً إن الإرهاب والتطرف العنيف لا يعرفان حدوداً. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب تتحول بإطراد صوب الفضاء الإلكتروني، حيث تستغل الجماعات الإرهابية الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الدعاية وتجنيد المناصرين وتنسيق الهجمات. يجب على الحكومات العمل معاً، ومع المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والزعامات الدينية، على ضمان عدم إغفال علامات الإنذار المبكر بالتطرف. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تعمل وسائل الإعلام على تعزيز السلام والحوار والتفاهم. وينبغي بوجه خاص بذل المزيد من الجهود لمنع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للعنصرية والكراهية والتعصب.

102 - وفرغ من حديثه قائلاً إن من المهم تعزيز قدرات هياكل مكافحة الإرهاب ومؤسساتها، واستكمال التدابير الأمنية بجهود ترمي إلى تحديد الأسباب الجذرية للإرهاب ومعالجتها. وتوفر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة إطاراً شاملاً يمكن مواصلة البناء عليه لتقديم توجيهات للدول. وأعرب عن الأسف لأنه لم يتسن بعد الانتهاء من وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، حتى مع وجود إجماع واسع بشأن تلك المسألة. وذكر أن وفد بلده يحث الدول الأعضاء على إبداء الإرادة السياسية اللازمة من أجل إنجاح المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية. وسيتاح بيان وفد بلده الكامل في باب البيانات الإلكترونية في "يومية الأمم المتحدة".

103 - السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن الجائحة أعاققت جهود مكافحة الإرهاب، وأتاحت فرصة للإرهابيين لتوسيع نطاق أنشطتهم الإجرامية. حيث إن مواجهة الجائحة والإرهاب تتطلب تعاوناً متضافراً على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والإقليمي والدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على بناء القدرات، ولا سيما عن طريق تدريب الخبراء وتقديم الدعم التقني لمكافحة تمويل الإرهاب. وينبغي للدول أيضاً العمل على تطوير أنظمتها القانونية من أجل ضمان الاتساق مع القانون الدولي.

الفاعلين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، من أجل التصدي للجماعات الإرهابية وملاحقتها.

97 - السيد غيرتزي (ناميبيا): قال إن الدول تتحمل مسؤولية جماعية عن مكافحة الإرهاب وغيره من الجرائم العابرة للحدود الوطنية، التي يحدث عدد كبير منها حالياً في الفضاء الإلكتروني. وأضاف أن أي هجوم إرهابي على أي بلد إنما هو اعتداء على جميع البلدان، لأن الإرهاب، أياً كان مصدره وبأي شكل كان، هو انتهاك للقيم الأساسية المشتركة للمجتمع الدولي. وقد صدقت ناميبيا على جميع الاتفاقيات الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، واعتمدت مجموعة كبيرة من الصكوك المحلية المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب والتعاون الدولي في المسائل الجنائية، من أجل الامتثال للالتزامات المتوجبة عليها بمقتضى تلك الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وختم بالقول إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) و 2242 (2015) بشأن المرأة والسلام والأمن.

98 - السيد رودريغو (سري لانكا): قال إن سريلانكا، باعتبارها بلداً عانى من وطأة الإرهاب قرابة ثلاثة عقود، تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. إذ إن الإرهاب والتطرف العنيف ينهشان النسيج المجتمعي من أساسه ويعرضان السلام والأمن الدوليين للخطر. وأشار إلى وجود علاقة وثيقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. إن تلك الصلات بالشبكات الإجرامية المنظمة تزود الجماعات الإرهابية ببنية داعمة قوية، وتمكنها من نشر أيديولوجياتها ومن جمع الأموال وحياسة الأسلحة. وتحصل الجماعات الإرهابية على الأموال من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والجريمة السيبرانية. ولمعالجة تلك المشاكل، ينبغي للدول أن تتبادل المعلومات الاستخباراتية وقواعد البيانات والخبرات، وأن تعزز تعاونها في مجال تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

99 - وأضاف أن حكومة بلده طالما أكدت ضرورة مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك في سياق كفاحها الذي دام 30 عاماً ضد نمور تحرير تاميل إيلام. وقد كانت الشبكات الدولية التابعة لتلك الجماعة وصلاتها بالجريمة المنظمة بمثابة شريانا حيويًا ومربحًا مكنها من شن العديد من الهجمات على المدنيين والدولة. ورغم الهزيمة التي مُنيت بها الجهود العسكرية للجماعة في سري لانكا في عام 2009، فإن شبكاتها في الخارج لا تزال قائمة.

100 - وأردف قائلاً إن الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم الأحد في عيد الفصح عام 2014 أسفرت عن مقتل ما يزيد عن 250 مدنياً، بينهم

104 - وأضافت أن حكومة بلدها اعتمدت مجموعة من القوانين لمحاكمة الإرهابيين وتجفيف منابع الإرهاب وتجريم الأعمال المتصلة بتشويه صورة الأديان. وهي تحت الأمم المتحدة على مساءلة الدول التي تنتهك القرارات والمعايير الدولية ذات الصلة من خلال تمويل المنافذ الإعلامية التابعة للمنظمات الإرهابية. ووضع "مركز هداية" في أبو ظبي أيضا توصيات بشأن التخلي عن نزعة التشدد وفك الارتباط وإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وساعد في دعم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأفادت بأن حكومة بلدها ستقوم، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب والمركز، بعقد مؤتمر عالمي في أبو ظبي يومي 18 و 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، لمناقشة السبل العملية لتمكين الشباب وتعزيز التسامح في مواجهة تغذية نزعة التشدد والإرهاب. ويجري حاليا التخطيط لمشروع بناء في أبو ظبي يسمى "بيت العائلة الإبراهيمية"، يضم كنيسة ومسجدا وكنيسا.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

107 - السيدة مارغاريان (أرمينيا): قالت إن المجتمع الدولي أدان بوضوح العدوان العسكري الذي شنته أذربيجان في 27 أيلول/سبتمبر 2020، في خضم جائحة عالمية، ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات السلمية دون شروط مسبقة. وقد أعرب الأمين العام عن قلقه الشديد إزاء الحالة، ودعا إلى الاستئناف العاجل للحوار دون شروط مسبقة، وأعرب عن دعمه الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أصدر رؤساء دول البلدان المشاركة في رئاسة المجموعة بيانات تدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية واستئناف المفاوضات، بحسن نية ودون شروط مسبقة. ووجه عدد من الدول والمنظمات الدولية الأخرى دعوات مماثلة. والبلد الوحيد الذي كان يشجع علنا الأعمال العدائية هو تركيا. وأشارت إلى أن أذربيجان تتجاهل نداءات المجتمع الدولي وتواصل ارتكاب جرائم العدوان ضد المدنيين والمنازل والمدارس والمستشفيات ومواقع التراث الثقافي الأرميني في ناغورنو - كاراباخ. بل إن القوات المسلحة لأذربيجان هاجمت، في نفس يوم الاجتماع الحالي، كاتدرائية المسيح المخلص المقدس في شوشي، مما تسبب في أضرار داخلية وخارجية جسيمة. ويجب وقف هذه الأعمال الوحشية على الفور.

108 - وأشارت إلى وجود توافق دولي ساحق بشأن التقارير الموثوقة التي تعيد بأن مقاتلين إرهابيين أجانب قد نُقلوا إلى منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ من مناطق في سوريا تحتلها تركيا حاليا. وقالت إن وسائل إعلام دولية ومنظمات غير حكومية ومسؤولين رفيعي المستوى في دول أعضاء أكدوا أن مرتزقة وإرهابيين من جماعات مثل جبهة النصرة وفرقة الحمزة ولواء السلطان مراد يُجندون ويُنقلون إلى منطقة النزاع لدعم أذربيجان.

109 - ومضت قائلة إن المحاولات التي تقوم بها أذربيجان لإنكار الحقائق أو التستر على جرائمها من خلال طرح أوهام واهية واتهامات مضادة كاذبة، لن تجدي نفعا. فأذربيجان والأطراف الداعمة لها تتحمل مسؤولية مباشرة عن الأعمال الإجرامية التي تُنفذ في انتهاك لقرارات مجلس الأمن 1373 (2001) و 2178 (2014) و 2396 (2017)، التي يقع على الدول الأعضاء بموجبها التزام بالتعاون لمنع الإرهاب وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحتهم وقمعهم.

105 - السيد كيالار (تركيا): قال إن اندلاع الأعمال العدوانية مؤخرا في ناغورنو - كاراباخ هو نتيجة مباشرة للاستنزاف المستمرة التي تقوم بها أرمينيا في الميدان. ووصف الحالة الراهنة بأنها نتيجة للتجاهل التام من جانب الحكومة الأرمينية للقانون الدولي وانتهاكاتها السافرة لقرارات مجلس الأمن. وقال إن الأعمال العدائية تجري حصرا ضمن أراضي أذربيجان ذات السيادة، مما يعني أن الأعمال التي تقوم بها أذربيجان تتدرج في إطار ممارسة حقها في الدفاع عن النفس. وأضافت أن على أرمينيا التزاما بتنفيذ قرارات مجلس الأمن 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993)، التي تعكس إرادة المجتمع الدولي وفهمه للمسألة. وفي تلك القرارات، طالب مجلس الأمن بانسحاب قوات الاحتلال انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط من ناغورنو - كاراباخ. ولذلك يجب على القوات الأرمينية الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بصورة غير قانونية.

106 - وأردف قائلا إن حكومة بلده، ومنذ نشوب النزاع، متمسكة بموقفها المتمثل في وجوب تسوية المشكلة وفقا للقانون الدولي، وفي إطار احترام السلامة الإقليمية لأذربيجان. بيد أن السلطات الأرمينية ترفض تحمل المسؤولية عن أفعالها، وتؤثر، بدلا عن ذلك، بث دعاية دينية ونشر بيانات تشهيرية عن تركيا. ومن المعروف أن حكومة أرمينيا تسعى إلى تحريف المعلومات المتعلقة بأحداث تاريخية.

110 - السيد الدين (بنغلاديش): قال إن وفد بلده يرفض الادعاءات الكاذبة والباطلة والملفقة التي قدمها ممثل ميانمار بشأن الإرهاب في بنغلاديش، في محاولة لأصرف الانتباه عن عدم وفاء ميانمار بالتزاماتها كدولة. فمشاكل الأمن الداخلي في ميانمار هي من صنعها هي. فقد ظلت حكومة ميانمار تحارب شعبها طوال عقود، كما أن سياساتها الإقصائية والتمييزية دفعت بغثة منه إلى الإرهاب والتطرف.

111 - وأضاف أن بنغلاديش تنتهج سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الإرهاب، ولا تسمح لأي جماعة إرهابية باستخدام أراضيها للقيام بنشاطات تخريبية ضد أي بلد، بما في ذلك ميانمار. وقد حققت حكومة بنغلاديش نجاحاً يُقَدَّرُ به في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب من خلال عمليات فعالة تقوم بها وكالات إنفاذ القانون التابعة لها. وهي تعمل حالياً أيضاً على تنفيذ تدابير لمنع التطرف العنيف والنزعة إلى التشدد. ومن ناحية أخرى، أجبرت حكومة ميانمار مئات الآلاف من المدنيين على ترك ديارهم، وأُحت باللائمة على بلدان أخرى للتغطية على إخفاقاتها. وتستضيف بنغلاديش حالياً ما يربو على مليون من اللاجئين الروهنغيا من ميانمار فروا من بلدهم بسبب سياسات الاضطهاد التي يتبعها ذلك البلد.

112 - وأردف قائلاً إن ميانمار لم تقدم أدلة ملموسة تدعم ادعاءاتها الباطلة بأن بنغلاديش توفر الدعم لجيش إنقاذ روهنغيا أركان. وأعرب عن رفض وفد بلده الشديد لتلك المزاعم الكاذبة، وطالب ميانمار بالامتناع عن إطلاق هذه الادعاءات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لحكومة ميانمار الوفاء بالتزامها بالسيطرة على الحالة الأمنية في إقليمها دون التسبب بأزمة إنسانية أو في امتداد آثارها إلى البلدان المجاورة. وخلص إلى القول إن التهديدات الأمنية الناجمة عن السياسات الداخلية لميانمار وعن إخفاقاتها هي عامل من عوامل عدم الاستقرار في بنغلاديش وفي المنطقة بأسرها.

113 - السيد موسايف (أذربيجان): قال إنه يتضح من التعليقات التي أدلت بها ممثلة أرمينيا أن حكومة بلدها تحرّف الالتزامات المتوجبة عليها بمقتضى القانون الدولي. فقد عرّف قرار الجمعية العامة 3314 (د-29) العدوان بأنه "قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه". ووصف ناغورنو - كاراباخ بأنها ليست دولة؛ بل هي جزء من إقليم أذربيجان المعترف به دولياً، واقع تحت الاحتلال المؤقت لأرمينيا. وعلاوة على ذلك، ففي القرارات 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993) التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع، لم يشر المجلس إلى أي عدوان

114 - وأضاف قائلاً إنه، في 27 أيلول/سبتمبر 2020، قصفت القوات المسلحة الأرمينية القوات المسلحة الأذرية ومناطق مأهولة بالقرب من الحدود مستخدمة أسلحة من العيار الثقيل ومدافع الهاون. ومنذ اندلاع الأعمال العدائية، قُتل 31 مدنياً أذربياً، بينهم 3 أطفال و 9 نساء، كما أصيب 154 مدنياً بجروح. وألحق القصف أيضاً أضراراً أو دماراً بمنازل خاصة ومباني سكنية ومستشفيات ومرافق طبية أخرى وسيارات إسعاف ومدارس وبنى تحتية للطاقة. وأردف قائلاً إن أذربيجان تنفذ بنجاح حالياً تدابير هجومية مضادة في إطار ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، وفي سبيل تحرير الأراضي الأذرية من الاحتلال. وهدفها الأساسي هو إنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني في إقليم أذربيجان ذي السيادة. فبلده لا يطالب بأرض أي بلد آخر، ولكنه لن يتنازل عن شبر من أراضيه لأي دولة أخرى.

115 - وتابع قائلاً إنه، في تقرير عام 2008 عن الآثار القانونية المترتبة على العدوان المسلح لجمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان، الذي عُمر باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/63/662-S/2008/812)، ورد أنه "لا يزال في إمكان جمهورية أرمينيا الحيولة دون وقوع هذه التطورات بوضع حد فوري لاحتلالها لناغورني كاراباخ والمناطق المحيطة بها. وإذا قامت جمهورية أرمينيا بذلك خلال فترة سريان وقف إطلاق النار، وقبل أن تختار جمهورية أذربيجان الاحتجاج مجدداً بحقها في الدفاع عن النفس، لن يكون هناك أي داع للاستئناف الفعلي للأعمال العدائية". وأعرب عن الأسف لأن أرمينيا تجاهلت تلك الرسالة الواضحة وها هي الآن تدفع الثمن.

الجزرية للنزاع في ناغورنو - كاراباخ ونتائج، والمبادئ الأساسية التي ينبغي الاسترشاد بها في حل النزاع.

122 - ووصفت إنكار ممثل أذربيجان للحقيقة الراسخة المتمثلة في أن مقاتلين إرهابيين أجانب جندتهم تركيا قد نقلوا إلى ناغورنو - كاراباخ، بأنه عديم الجدوى. وقالت إن وفد بلدها يرفض بشدة الادعاءات بأن إرهابيين قد جُندوا في أرمينيا. إذ لم يسبق قط لأي مصدر أو منفذ إعلامي موثوق أن أبلغ عن مثل هذه الادعاءات. ولن تجري أرمينيا مزيدا من المناقشات بشأن تلك المسألة ما لم توضح أذربيجان وتركيا بجلاء سبب نقل مقاتلين إرهابيين أجانب ومرتبقة إلى ناغورنو - كاراباخ من الأراضي السورية الخاضعة حاليا للسيطرة التركية. وأنهت مداخلتها بالقول إن وفد بلدها يدين بأشد العبارات جميع المحاولات الرامية إلى استخدام مقاتلين إرهابيين أجانب لخلق العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

123 - السيد موسايف (أذربيجان): قال إنه يتضح من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي اتخذت في عام 1993 أن أرمينيا هي المعتدي في ذلك النزاع. وأن أفعالها، بما فيها احتلال أراضي أذرية، مدانة من قِبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. وبالنسبة للإجراءات التي تصفها ممثلة أرمينيا بأنها أفعال متخذة في إطار ممارسة الحق في الدفاع عن النفس، فقد اعتبرها مجلس الأمن وهينات دولية أخرى موثوق بحجيتها، بشكل لا لبس فيه، بأنها استخدام غير مشروع للقوة. وفي الواقع، إن حق شعب أذربيجان في الدفاع عن النفس يُنتهك بشكل صارخ نتيجة لسياسات العدوان والاحتلال والتطهير العرقي التي تنتهجها أرمينيا.

124 - وأردف قائلاً إن أرمينيا، بوصفها الطرف المعتدي في النزاع، ودولة إرهابية وعنصرية، هي العامل الرئيسي المزعزع للاستقرار، وبأنها تهدد خطير للسلام والأمن في جنوب القوقاز. ووصف عدوانها واحتلالها للأراضي الأذرية بأنهما السببان الرئيسيان للتصعيد المتكرر في الميدان. وقال إن اندلاع الأعمال العدائية حاليا جاء نتيجة لتصريحات الحكومة الأرمينية التحريضية التي كانت تهدد بالحرب، والاستنزازات على الأرض ومحاولات إخراج عملية السلام عن مسارها. وأنهى حديثه قائلاً إن الخطوات الأولى نحو وقف للأعمال العدائية، ونحو إحلال السلام والأمن والاستقرار، يجب أن تكون انسحاب القوات المسلحة لأرمينيا انسحابا فوريا وكاملا ودون شروط من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان، واستعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان داخل حدودها المعترف بها دوليا، وعودة النازحين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

رُفعت الجلسة الساعة 18:10.

وفد بلده الأمم المتحدة على دليل يبين أن أرمينيا ومنظماتها في الشتات تواصل هذه الممارسة. وأعرب عن استعداد وفد بلده لإطلاع الوفود المهمة على تلك المعلومات. وخلص إلى القول إن من الغريب أن تسوق ممثلة أرمينيا اتهامات باطلة ضد بلدان أخرى، في حين أن الحكومة الأرمينية مسؤولة عن العديد من الأعمال الإرهابية، والمذابح ضد المدنيين، وتدمير المواقع الثقافية والدينية في أذربيجان وتدنيسها.

118 - السيد كيالار (تركيا): قال إنه ينبغي لوفد معين أن يتمتع عن اختطاف اجتماعات اللجنة لمحاولة نشر دعاية لا أساس لها من الصحة. وشدد على أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993).

119 - السيدة مارغريان (أرمينيا): قالت إن بلدها، الذي يبلغ عدد سكانه 3 ملايين نسمة، يقع بين تركيا التي يبلغ عدد سكانها 80 مليون نسمة، وأذربيجان التي يبلغ عدد سكانها 10 ملايين نسمة. ووصفت الإيحاء بأن بلد أرمينيا الصغير سيُشنّ عدوانا من دون استنزاز ضد جيرانه الأكبر حجما هو إيحاء سخي.

120 - وأضافت أن ممثل أذربيجان حاول مرارا سوق حجج قانونية مضللة بشأن النزاع. وقد تجاهل الإشارة إلى أن شعب ناغورنو - كاراباخ قد نال استقلاله بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وذلك وفقا للمعايير القانونية الدولية التي كانت سارية في ذلك الوقت. فردت السلطات الأذربيجانية بقوة وحشية على التطلعات السلمية لشعب ناغورنو - كاراباخ لتقرير المصير. وبدأ النزاع بمذابح استهدفت السكان الأرمن في سومغايت في شباط/فبراير 1988، ونُفذت ردا على النداءات السلمية من أجل تقرير المصير. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير قرارات مجلس الأمن الأربعة بشأن المسألة والمتخذة في عام 1993 على أنها إذن بالقتل أو بالقيام بأعمال وحشية أو برعاية للإرهاب الدولي في عام 2020، ولا سيما في خضم جائحة لم يسبق لها مثيل.

121 - وأردفت أن حكومة أذربيجان ظلت لسنوات ترفض مقترحات وسطاء النزاع بشأن إنشاء آلية للتحقق من وقف إطلاق النار، من أجل التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار ومنعها. ومن الواضح أن حكومة أذربيجان لم تؤيد نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في جميع أنحاء العالم وهو ما دعمته أرمينيا و 169 دولة من الدول الأعضاء الأخرى لأنها كانت تعد العدة للعدوان المسلح الذي تدور رحاه حاليا في ناغورنو - كاراباخ. وأعربت عن رفض حكومة بلدها الحازم لجميع الخطابات التي تحزف الأسباب